الفصل الثامن
مستقبل صناعة التشييد والبناء فى مصر

تعمل شركات التشييد والبناء المصرية في ظل مستجدات متلاحقة سواء في الجوانب الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية أو غيرها ، ولعل أهم هذه المستجدات هي ظاهرة عولمة الاقتصاد وتحرير التجارة الدولية والتقدم التكنولوجي المذهل في كافة المجالات . هذا بالإضافة إلى ما تعانيه بعض تلك الشركات من مشاكل داخلية يتمثل بعضها في اختلال الهياكل التمويلية ومشكلات العمالة وانخفاض مستوى نوعية الإنتاج وكذلك انخفاض هامش الربح وضعف التنسيق والتعاون بين شركات المقاولات إلى غير ذلك من المشكلات السابق التعرض لها .

ويعتبر بناء القدرة التنافسية لصناعة التشييد والبناء المصرية أحد الأهداف الأساسية لتحقيق التنمية القومية الشاملة ، ويستلزم ذلك بداية دراسة الإمكانات المتاحة لدى شركات التشييد وأساليب الاستخدام الأمثل لهذه الإمكانات في ظل القيود والمحددات الموجودة بما يكفل حسن استخدام وتخصيص الموارد ، ومن ثم زيادة الإنتاج والإنتاجية وخفض التكاليف ، ثم وضع استراتيجية متكاملة لتطوير شركات ومؤسسات التشييد تؤدى إلى زيادة القدرة التنافسية لشركات المقاولات المصرية في الداخل والخارج .

ولكي نتمكن من وضع استراتيجية لتطوير صناعة التشييد في مصر يلـزم معرفة الفرص المستقبلية لهذه الصناعة مع تحديد عناصر القوة فيها حتى يمكن تعزيزها وعناصر الضعف حتى يمكن تلافيها . وفيما يلي موجز لكل منها :

(١) الفرص المستقبلية لصناعة التشييد :

يوجد العديد من الفرص المتاحة أمام صناعة التشييد والبناء يتمثل بعضـها فيما يلي :

- زيادة الطلب المحلي نتيجة قيام الدولة بالعديد مـن المشـروعات القوميـة الكبرى بجانب ما تقوم به من مشروعات عمرانية .
- إمكانية زيادة صادرات المقاولات إلى الدول العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية، وإلى دول أفريقيا في ظل انضمام مصر لمجموعة الكوميسا ، وإلى دول شرق أوربا في ظل اتفاق المشاركة المصرية الأوربية .
- إمكانية قيام تحالفات استراتيجية بين الشركات المصرية والشركات الأجنبية وبصفة خاصة الشركات التي تنتمي إلى الدول المشتركة مع مصر في تكتل اقتصادي .
- الاستفادة من برامج التأهيل والتدريب وتطوير الصناعة المصـرية والتـي تدعمها هيئات دولية مختلفة .
- في ظل اتفاقية التجارة العالمية والمشـاركة المصـرية الأوربيـة سـتتاح للشركات المصرية فرصة الاحتكاك بالشركات العالمية والاستفادة منها فـي نقل التكنولوجيا الحديثة واستخدام نظم متطورة في مجالات التشييد والبناء .

وتتمثل بعض عناصر القوة في صناعة التشييد فيما يلي :

- توافر الأيدي العاملة والكوادر الفنية والتي تحتاج الى قـدر مـن التـدريب لتحصل على المهارات اللازمة فى استخدام التقنيات الحديثة فى البناء .

- توافر مصادر الثروة الطبيعية التي يمكن أن تمد صناعة التشييد بالعديد من المواد الأساسية .
- الاتجاه نحو زيادة الاستثمارات في مدخلات صناعة التشييد وعلى الأخص في المواد الحاكمة مثل الأسمنت والحديد وكذلك في مواد التشطيبات مثل الأرضيات والدهانات والطبقات العازلة والتركيبات الصحية والكهربائية وغيرها .

(٢) المعوقات التي تواجه صناعة التشييد :

أسفرت الدراسة في الفصول السابقة عن أن معوقات صناعة التشييد وجوانب الضعف فيها يمكن تلخيصها فيما يلي :

- اختلال الهياكل التمويلية للعديد من الشركات ، وعدم توافر التمويل اللازم للتطوير وشراء الآلات والمعدات الحديثة .
- ضعف التصنيع المحلي ، وبالتالي الاعتماد على الاستيراد للمعدات الثقيلة وذات التقنية العالية وبعض المواد الأساسية ، مما يؤدي إلى ارتفاع التكلفة من ناحية ، ومن ناحية أخرى صعوبة الحصول على المعدات ذات التكنولوجيا المتقدمة وخاصة في ظل القيود التي تفرضها بعض الدول على تصدير مثل هذه التكنولوجيا .
- عدم الاهتمام بالبحث العلمي وتطوير أساليب الإنشاء والتشييد .
- ضعف برامج التدريب والتأهيل لكافة مستويات القوى العاملة .
- التخلف التكنولوجي للعديد من الشركات .
- ارتفاع نسب التالف والفاقد في المواد الأساسية المستخدمة .
- عدم الاهتمام بالصيانة الدورية والوقائية للأصول الثابتة وارتفاع معدلات استهلاكها .

- انخفاض جودة الأعمال المنفذة نتيجة ضعف نظام الإشراف على التنفيذ وضبط الجودة .
- غياب التوجهات الإدارية الحديثة في إدارة المواقع والتمويل والتسويق والتنمية البشرية .
- عدم توافر قاعدة معلومات تغطي كافة نواحي التشييد والبناء .
- عدم الانتهاء من تنفيذ المشروعات في مواعيدها طبقا لبرامجها الزمنية مما يؤدي إلى خلل في اقتصاديات هذه المشروعات .

ويتضح مما سبق أن صناعة التشييد والبناء المصرية تملك عدداً من جوانب القوة وأمامها العديد من الفرص ، لكنها تعاني الكثير من جوانب الضعف وهو ما يؤثر سلباً على هذه الصناعة ، ويستدعي الأمر وضع خطة استراتيجية تعمل على حل المشكلات التي تحيط بالصناعة والتعامل مع التحديات التي تواجهها والاستفادة من الفرص المتاحة بما يؤهلها للبقاء والنمو والمنافسة في السوق الداخلي والخارجي .

(٣) تطوير صناعة التشييد والبناء في مصر :

مما سبق يمكن تصور استراتيجية لتطوير صناعة التشييد والبناء ، تتمثل في الخطوط العريضة التالية :

١ - في مجال الإنتاج:

يشتمل التطوير النوعي لإنتاج صناعة التشييد ورفع مستوى الجودة في هذه الصناعة على النقاط الآتية :

- توافر المواد الخام الأساسية التي تدخل في صناعة التشييد بالجودة المطلوبة وفي الوقت المناسب وبأسعار ملائمة .

- تطبيق الأسس العلمية الحديثة في ضبط الجودة في مراحل الإنتاج المتتالية حتى يأتي المنتج النهائي متفقاً مع اشتراطات الكود المحلي والكودات الأجنبية المتبعة في سوق المقاولات الخارجية .
- الاستخدام الأمثل للأصول الثابتة وعلى الأخص المعدات والآلات الثقيلة.
- مراعاة الأسس الاقتصادية في الإنتاج والعمل على خفض نسب التالف والفاقد والهالك إلى أدنى حد ممكن .
- الاهتمام بالأفراد لكي يكونوا دائماً على درجة عالية من التأهيل والإنتاجية.
- تطبيق المعايير والمواصفات الدولية في التنفيذ .

٢- في مجال التنظيم:

يشتمل هذا المجال على الآتي :

- القدرة على الاستجابة لتغيرات السوق والتنبؤ باتجاهاته المستقبلية .
- توافر نظم معلومات واتصالات ذات فاعلية كبيرة .
- توافر كوادر إدارية وقيادية على مستوى عالٍ .
- تبني النظم الحديثة في الإدارة والتنظيم بما يجعل القطاع ذا كفاءة عالية في الأداء والإنتاج .
- تطبيق الأسس المالية السليمة فيما يتعلق بالتمويل والقروض و المحاسبة وغيرها .

٣- في مجال التسويق:

تتلخص عناصر التسويق فيما يلي :

- توافر شبكة تسويقية محلياً وخارجياً .
- توافر أفراد ذوي مهارات تسويقية عالية.

- التسجيل الدقيق لاحتياجات ورغبات العملاء المحليين والخارجيين نتيجة دراسات وبحوث السوق .
- تنفيذ الأعمال في المواعيد المنصوص عليها في عقود المقاولات .
- تقديم خدمات ما بعد التنفيذ مثل الصيانة والإصلاحات التي قد تطلب في فترات الضمان .

٤- في مجال التدريب:

تعظيم الاهتمام بالتدريب باعتباره ضرورة لازمة لملاحقة التطور السريع في مجال صناعة التشييد عالمياً ووضع خطط تدريب للعمالة الفنية بقطاع التشييد والبناء لضمان استمرار تطورها بما يتمشى مع احتياجات السوق المحلي وما يتناسب مع المستوى العالمي، مع العمل على استمرار التدريب لكافة التخصصات وعلى جميع المستويات وفي كافة المجالات بما يحقق التكامل لمنظومة التدريب .

وفي هذا الشأن يجب التوسع في مراكز التدريب وتطوير برامجها وتشجيع الشركات الكبيرة على أن يكون لها مراكز التدريب الخاصة بها .

كما يجب إقامة نقابات عمالية مهنية وحرفية تخصصية تعمل على الارتقاء بصفة مستمرة بمستوى أداء أعضائها ورعاية الممارسة السليمة لمهن وحرف البناء والتشييد .

٥- في مجال المعلومات:

توفير أنظمة معلوماتية عن جميع أنشطة التشييد والبناء في الداخل والخارج للمساهمة فيما يلي :

- إتاحة المعلومات الدقيقة بسرعة وسهولة في جميع مجالات صناعة التشييد وكذلك في كافة مدخلات ومخرجات هذه الصناعة في الداخل والخارج .
- زيادة القدرة التنافسية للشركات المصرية وإمدادها بالمعلومات اللازمة وخاصة بالنسبة للعطاءات والمشروعات الجديدة وذلك لفتح أسواق جديدة أمام هذه الشركات .
- زيادة التفاعل والتكامل بين عناصر التشييد والبناء المصرية .
- إمداد متخذى القرار بالبيانات والإحصاءات والدراسات المتعلقة بقطاع التشييد على المستوى المحلى والعالمى .
- زيادة المكوّن المعلوماتي في المنتجات والخدمات التى يقدمها هذا القطاع لدعم نشاطه التسويقي .

ولذلك فإنه من الواجب تطوير تكنولوجيا المعلومات عن طريق استخدام شبكات الاتصالات والانترنت والقنوات الفضائية وتشجيع الشركات على أن يكون لها مراكز معلومات خاصة بها وذات كفاءة عالية .

٦- في مجال التكنولوجيا والبحوث:

تشتمل العناصر المرتبطة بالتطور التكنولوجي فى مجال التشييد على الآتي:

- استخدام المعدات ذات التقنيات الملائمة والتقنيات العالية في الإنشاء والتشييد.
- الإمكانات الخاصة بتنفيذ المشروعات المتخصصة ذات المواصفات الفنية العالية مثل الأنفاق والكباري المعلقة ومحطات توليد الطاقة المتطورة ومحطات الرفع العملاقة وغيرها من أعمال الهندسة المدنية المتطورة .
- الإمكانات الخاصة بابتكار وتطوير طرق تنفيذ العمليات وعلى الأخص في المشروعات التي تتطلب حجماً كبيراً من الإنتاج مع سرعة في التنفيذ.

- توافر الخبرات الفنية القادرة على تشغيل المعدات الحديثة بكفاءة عالية وكذلك تنفيذ الأعمال بطرق مبتكرة واقتصادية .
- إجراء البحوث والدراسات التي تهدف إلى الارتقاء بمستوى جودة العمليات والمنتجات وتطوير أساليب التشييد ونظم البناء .
- تطبيق المعايير والمواصفات الدولية في التنفيذ .

ولا شك أن التطور التكنولوجي وإجراء البحوث التطبيقية من الضرورة بمكان لشركات التشييد والبناء المصرية حتى تكون قادرة على منافسة الشركات العالمية في السوق الداخلي وفي الأسواق الخارجية .

٧- في مجال تصدير صناعة التشييد إلى الخارج:

وضع خطة شاملة لتصدير أنشطة المقاولات إلى الأسواق الخارجية والتركيز بصفة خاصة على الأسواق العربية والأفريقية باعتبار أن صادرات هذه الصناعة تعتبر من الصادرات الهامة التي يمكن أن تحدث إضافات عديدة للاقتصاد القومي .

ولذا فإنه يجب العمل على إنشاء وتنمية مجموعة من شركات المقاولات تتولى مسئولية التصدير بالاشتراك مع البنوك المتخصصة بالإضافة إلى ضرورة إنشاء نظم تأمين على مخاطر عمليات المقاولات وبصفة خاصة بالخارج وكذلك إنشاء جهاز استشاري لصادرات المقاولات . كما يجب أن يكون هناك اتصالات مباشرة وتعاون وثيق بين مكاتب الممثلين التجاريين بالخارج وشركات المقاولات المصرية .

٨- في مجال التعاون والمشاركة بين شركات المقاولات:

نظراً لطبيعة سوق المقاولات وما يتسم به من تنافس شديد بين شركات المقاولات خصوصاً في المشروعات الكبيرة فإنه يلزم تشجيع إقامة

تحالفات استراتيجية بين شركات التشييد والبناء المصرية بعضها البعض ، وبين الشركات المصرية والعربية ، وبين الشركات المحلية وشركات المقاولات العالمية . ومثل هذه الكيانات الكبيرة تكون أكثر قدرة على الدخول في سوق العطاءات الخاصة بالمشروعات الكبرى من طرق ومطارات وموانئ وغيرها ، والتي تستأثر بها حالياً الشركات الأجنبية في المنطقة العربية .

٩- في مجال الصيانة:

يلزم وضع معايير لجودة الصيانة بأنواعها المختلفة الوقائية والعلاجية وإنشاء شركات مقاولات متخصصة في أعمال الصيانة وذلك للحفاظ على الثروة العقارية القومية وعلى الأخص في مجال المباني الأثرية والتراثية .

١٠- في مجال استخدام المعدات والآلات:

سبق أن أشير إلى عدم الكفاءة في استخدام المعدات والآلات المتاحة لدى الشركات من ناحية وعدم قدرة هذه الشركات على امتلاك وتشغيل المعدات الثقيلة المتطورة رغم الحاجة إليها من ناحية أخرى. وقد أوصت الدراسات التي أجريت في هذا الشأن بضرورة إنشاء شركات خاصة تقوم بحيازة المعدات والآلات بأنواعها المختلفة وتشغيلها . ويمكن لشركات المقاولات أن تستأجر من هذه الشركات المتخصصة ما تحتاجه من هذه المعدات في التوقيتات المناسبة لسير الأعمال التي تقوم بها . ومثل هذا النظام يعفي شركات المقاولات عبء امتلاك وتشغيل معدات قد لا يحتاجها حجم ونوعية الأعمال المكلفة بها .

ويهدف تطوير صناعة التشييد فى مصر إلى تحقيق معدل نمو للناتج من هذه الصناعة يسمح بالآتي :

- مقابلة الزيادة في الطلب المحلي .
- استمرار نمو الصادرات من خدمات وأنشطة لصناعة التشييد والبناء .
- تخفيض الاعتماد على الشركات الأجنبية في مجال التشييد والبناء حتى لا يحرم الاقتصاد القومي من الآثار المتولدة عن مضاعف الاستثمار والمعجل نتيجة استئثار شركات أجنبية ببعض العمليات الكبيرة .
- تغطية نمو المدخلات من قطاع التشييد والبناء إلى القطاعات الأخرى بما لا يسبب اختناقات أو عجزاً يعرقل تحقيق أهداف النمو في القطاعات الأخرى .